دور تكنولوجيا المعلومات المالية في تعزيز الشمول المالي في ظل اقتصاد المعرفة ، دراسة استطلاعية في مصرف النهرين الإسلامي

أ.م.د. ابتسام علي حسين
الكلية التقنية الادارية / بغداد

أ.م.د. شذى عبد الحسين جبر
الكلية التقنية الادارية / بغداد

م.م. وفاء أيوب كسارة
الكلية التقنية الادارية / بغداد

P: ISSN : 1813-6729
E : ISSN : 2707-1359

http://doi.org/10.31272/JAE.43.2020.124.4

تأريخ أستلام البحث : 2019/12/19 **مقبول للنشر بتأريخ :2020/3/3**

المستخلص :

أتاحت التطورات السريعة في مجال تكنولوجيا المعلومات المالية المساهمة في إنتاج صناعة الخدمات المالية والمصرفية، إذ ساهمت في تحول عدد كبير من المصارف إلى المعاملات الالكترونية والتوسع في استخدام التجارة الالكترونية وتقديم الخدمات المصرفية المتطورة، فلم تعد مهام المصارف ووظائفها تدور حول عمليات تقليدية مارستها منذ مئات السنين بل تعدتها إلى استخدام منافع التكنولوجيا المالية وتشجيع التعاون الدولي وتبادل المعلومات لتلبية رغبات عملائها وحاجاتهم كالصراف الآلي والبطاقات الذكية واستخدام شبكة الانترنت في الدفع وتحويل الأموال من مكان إلى آخر، لذا هدفت ورقتنا البحثية توضيح فرص وتحديات التكنولوجيا المالية لاسيما ما يتعلق بدرجة الأمان والثقة وسهولة الاستخدام والفاعلية ومدى استجابة زبائن المصارف مع أدواتها والتعرف على الإجراءات التي يمكن القيام بها من قبل البنك عينة الدراسة للتوسع في استخدامها ومدى مساهمتها في تعزيز الشمول المالي في العراق ، وقد توصل البحث إلى أن توسيع نطاق تقديم الخدمات المالية الالكترونية والشمول المالي لكافة فئات المجتمع من خلال زيادة تقديم الائتمان وتخفيض التكاليف يساعد على تقييم المخاطر ويحفز الشركات وأنشطة الأعمال على زيادة الإنتاج وتحقيق النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل وأوصت الدراسة بأن يكون موضوع التكنولوجيا المالية جزءً من إستراتيجية وطنية للتحول والتثقيف المالي والرقمي وتشجيع تبادل المعرفة بين الأطراف الفاعلة في القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني وأصحاب المصالح لتعزيز الوعي والمعرفة المالية لدى كافة أفراد المجتمع .

المصطلحات الرئيسة للبحث : التكنولوجيا المالية ،اقتصاد المعرفة ، الشمول المالي ، الخدمات الالكترونية ، التثقيف المالي والرقمي .

مجلة الادارة والاقتصاد
العدد 124 / حزيران / 2020
الصفحات : 45 - 61

المقدمـــة :

تعد التكنولوجيا المالية من أهم العناصر التي ساهمت في إنتاج صناعة الخدمات المالية والمصرفية، فقد شكلت نقطة التقاء أو شكل غير اعتيادي من التكنولوجيا الناشئة أو البنية التحتية للأنظمة المالية أو الخدمات المقدمة من مزودي الخدمات والمستخدمين ،إذ ساهمت في تحول عدد كبير من المصارف إلى المعاملات الرقمية باستخدام أنظمة دفع وتحويل الأموال الحديثة والآمنة مثل نظام الدفع بالهاتف النقال والصراف الآلي والبطاقات الذكية واستخدام شبكة الانترنيت في الدفع وتحويل الأموال من مكان لآخر ونظام عرض وتحصيل الفواتير الكترونيا ، مما ساعد في تقديم خدمات مصرفية متطورة ومنخفضة التكاليف ، كما ساهمت تلك الخدمات ايجابيا في تعزيز الشمول المالي للأفراد وقطاع الأعمال ، لذا لم تعد مهام المصارف ووظائفها تدور حول عمليات تقليدية مارستها منذ مئات السنين بل تعدتها إلى استخدام أساليب حديثة ومبتكرة تلبية لرغبة عملائها وحاجاتهم من هذا المنطلق تم تناول ورقتنا البحثية هذه ، لتسليط الضوء على دور تكنولوجيا المعلومات المالية في تعزيز الشمول المالي في العراق في ظل اقتصاد المعرفة .

لغرض الوصول إلى هدف البحث، تم تقسيم البحث على مقدمة وثلاثة مباحث، تناول المبحث الأول منه الإطار النظري لمفهومي التكنولوجيا المالية والشمول المالي وفرص وتحديات التكنولوجيا المالية في عالمنا العربي ، أما المبحث الثاني، فقد اهتم بواقع التكنولوجيا المالية في العراق، وأهمية انتشار التكنولوجيا المالية للاقتصاد العراقي أما المبحث الثالث فتناول الجانب العملي من الدراسة ،واختتمت الدراسة بجملة من الاستنتاجات و التوصيات .

أولا: مشكلة البحث:

يمكن صياغة إشكالية البحث من خلال الإجابة عن الأسئلة الآتية :-

1- هل بالإمكان استعمال التكنولوجيا المالية التي تتطلب توافر البنية التحتية المناسبة لتعزيز الشمول المالي في العراق ؟
2- هل أن لتوافر البيئة القانونية والتشريعية المستقرة دورا بارزا في نجاح التكنولوجيا المالية في العراق ؟
3- هل أن استعمال أساليب تقنية حديثة ومبتكرة تلبي رغبة زبائن المصرف وحاجاتهم لخدمات مصرفية متطورة ومنخفضة التكاليف يمكن أن يساهم في تعزيز الشمول المالي في العراق ؟

ثانيا: أهمية البحث:

تتجلى أهمية البحث في محاولة معرفة اثر التقدم التكنولوجي في تحسين تقديم الخدمات المصرفية وفيما إذا كانت تحقق المزايا المرجوة منها بالنسبة للعمل المصرفي ومدى توافر البنية التحتية المطلوبة لتوفير هذه الخدمات وتحفيز المصارف العراقية على تقديم الخدمات المصرفية الالكترونية عبر الانترنت بما يسهم بشكل فاعل في تحقيق الاستقرار المالي وتعزيز الشمول المالي في العراق ورفع مستوياته .

ثالثا: هدف البحث :

يهدف البحث إلى التعرف على واقع التكنولوجيا المالية في العراق وتحدياتها لاسيما ما يتعلق بدرجة الأمان والثقة وسهولة الاستعمال والفاعلية ومدى استجابة زبائن البنك مع أدواتها والتعرف على الإجراءات التي يمكن أن تقوم بها البنوك للتوسع ونشر استخدامها في العراق لتعزيز الشمول المالي لكافة فئات المجتمع .

رابعا: فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها : لا توجد فروق معنوية في إجابات العينة حول دور تطور تكنولوجيا المعلومات المالية في تعزيز الشمول المالي من وجهة نظر موظفي مصرف النهرين الإسلامي وفق خصائص العينة (الجنس ، المؤهل العلمي ، وسنوات الخبرة ، والمنصب الوظيفي).

خامسا: مجال البحث :

يتكون مجتمع البحث من مديري وموظفي مصرف النهرين الإسلامي ، أما عينة الدراسة فتم تحديدها بطريقة العينة العشوائية الطبقية من مجتمع البحث المتكون من (60) موظفاً وهم مجموع العاملين في مصرف النهرين الإسلامي (الإدارة العامة)، وقد بلغ حجم العينة (45) استبانة ، تم توزيعها على (45) موظفاً من العاملين في المصرف واسترد منها (40) استبانة ، وتم استبعاد (4) استبانة لعدم تحقق الشروط المطلوبة منها وبذلك يكون عدد الاستبانات الخاضعة للبحث (36) استبانة خاصة بالتحليل وتمثل (80%) من مجموع الاستبانات الموزعة ، والجدول الآتي يبين التحليل الوصفي لعينة البحث :

توزيع العينة حسب	خصائص العينة	التكرار	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	16	%44
	أنثى	20	%56
المؤهل العلمي	إعدادية	9	%25
	دبلوم	10	%28
	بكالوريوس	16	%44
	ماجستير	1	%3
	دكتوراه	0	0
عدد سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	6	%17
	5 –10 سنوات	12	%33
	أكثر من 10 سنوات	18	%50
المنصب الإداري	موظف	24	%67
	معاون مدير	3	%8
	مدير قسم	3	%8
	مدير شعبة	6	%17

سادسا: أدوات البحث

الاستبانة: تقسم إلى مجموعتين :

أ- **المجموعة الأولى** تتكون من البيانات الشخصية للبحث وتشتمل على (4) فقرات .

ب- **المجموعة الثانية** وتتناول قياس محاور البحث وعددها ثلاث محاور وهي كالآتي :

-فقرات المحور الأول / تكنولوجيا المعلومات المالية

-فقرات المحور الثاني / الشمول المالي

-فقرات المحور الثالث / اقتصاد المعرفة

وقد تم مناقشة كل محور من المحاور من خلال عشر فقرات في الاستبانة،وتم اعتماد مقياس ليكارت الخماسي للإجابة على الفقرات ووفقاً للجدول الأتي :

	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1

سابعا : صدق وثبات الاستبانة

تم إخضاع الاستبانة لتقييم المحكمين لغرض قياس الصدق الظاهري من خلال عرضها على عدد من المحكمين وهم من أساتذة الكلية التقنية الإدارية/ بغداد المختصين بالمحاسبة والمصارف عددهم (4) ، للتأكد من صدق الأداة و صياغة الأسئلة والعبارات وتوزيع خيارات الإجابة لملائمتها لعملية المعالجة الإحصائية. وبناءً على الملاحظات والتوصيات الواردة من لجنة التحكيم ونتائج الاختبار الأولى تمت صياغتها بشكلها النهائي .

ولحساب صدق المحتوى لفقرات الاستبانة فقد تم استعمال طريقة التجزئة النصفية Split-Half Coefficient وذلك عن طريق احتساب معامل ارتباط بيرسون بين الأسئلة الفردية الرتب والأسئلة الزوجية الرتب لكل محور ومن ثم تصحيح معامل الارتباط باستعمال معامل الارتباط سبيرمان للتصحيح ، وأظهرت نتائج معامل الثبات أنها كانت كبيرة لجميع محاور الاستبانة وبلغ متوسطها (0.814).

والجدول (1) يبين معاملات الارتباط بين فقرات الاستبانة لكل محور من محاورها الثلاثة والمعدل الكلي لفقرات المحوروكذلك معامل الارتباط بين معدل كل محور من محاور البحث مع المعدل الكلي لفقرات الاستبانة وذلك عند مستوى دلالة (0.05) وسوف يعطى لكل سؤال في المحور الرمز (Xn) للتعبير عنه.

جدول (1)
معامل الارتباط بين فقرات الاستبانة لكل محور مع المعدل الكلي لفقرات المحور وكذلك معاملات الارتباط لكل محور مع المعدل الكلي لفقرات الاستبانة

ت	أسئلة المحور الأول		أسئلة المحور الثاني		أسئلة المحور الثالث	
	الفقرة	معامل الارتباط	الفقرة	معامل الارتباط	الفقرة	معامل الارتباط
1	X_1	738،0	X_{11}	576،0	X_{21}	796،0
2	X_2	0.637	X_{12}	798،0	X_{22}	503،0
3	X_3	678،0	X_{13}	778،0	X_{23}	773،0
4	X_4	746،0	X_{14}	807،0	X_{24}	487،0
5	X_5	504،0	X_{15}	0.633	X_{25}	673،0
6	X_6	521،0	X_{16}	817،0	X_{26}	582،0
7	X_7	483،0	X_{17}	466،0	X_{27}	751،0
8	X_8	721،0	X_{18}	891،0	X_{28}	679،0
9	X_9	604،0	X_{19}	472،0	X_{29}	833،0
10	X_{10}	433،0	X_{20}	501،0	X_{30}	804،0
معامل الارتباط بين معدل كل محور مع المعدل الكلي لفقرات الاستبانة		763،0		801،0		788،0

النتائج في الجدول (1) تشير إلى أن معاملات الارتباط هي ذات دلالة إحصائية بمستوى دلالة (0،05)، كما ويبين الجدول (2) نتائج معامل الثبات لفقرات الاستبانة :

جدول (2)
معامل الثبات للاستبانة

ت	المحور	الفقرات	معامل ارتباط بيرسون	معامل ارتباط سبيرمان
1	الأول	X_{10} - X_1	621،0	766،0
2	الثاني	X_{20} - X_{11}	751،0	858،0
3	الثالث	X_{30} - X_{21}	716،0	834،0
	مجموع المحاور	مجموع الفقرات	841،0	903،0

تشير نتائج الجدول (2) أن الاستبانة ثابتة وصالحة للتطبيق وذلك لان قيمة معامل الثبات بلغت (0،903) .

ثامنا: أساليب تحليل البيانات :

اعتمد البحث لتحقيق أهدافه واختبار فرضياته في التحليل على مجموعة من الأساليب الإحصائية ومنها الوسط الحسابي المرجح و الانحراف المعياري والأوزان النسبية ، وكذلك معامل ارتباط الرتب لسبيرمان ومعامل ارتباط بيرسون، وأنموذج الانحدار الخطي البسيط ومعامل التحديد واختبار T وتمت معالجة البيانات إحصائياً باستخدام البرنامج الإحصائي الجاهز (SPSS) .

المبحث الأول : الإطار النظري للبحث

يعد مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أهم مؤشرات اقتصاد المعرفة ، إذ التقى الاقتصاد القائم على المعرفة بقاعدة تكنولوجية ملائمة مما أدى إلى تعزيز مشترك بين تطور النشاطات المكثفة في المعرفة لزيادة الإنتاج وبين تطور التكنولوجيا الجديدة وساهم في حدوث تأثيرات مهمة في الاقتصاد كان أبرزها :

- زيادة الأرباح الإنتاجية ولاسيما في مجال المعالجة والتخزين وتبادل المعلومات
- ظهور وازدهار صناعات جديدة مثل التجارة الالكترونية ، الجداول الالكترونية ،الخدمات المالية الرقمية (DFS)

- اعتماد نماذج تنظيمية أصلية بهدف استخدام أفضل للإمكانيات الجديدة لتوزيع ونشر المعلومات

هذا الانتشار المذهل والسريع لتكنولوجيا المعلومات أدى إلى ظهور التكنولوجيا المالية أو ما تسمى ب (fintech) وهي اختراع تكنولوجي يتم توظيفه في الخدمات المالية مما ساهم في حدوث تغييرات جوهرية في طبيعة عمل القطاع المصرفي والمالي، نتيجة إمداده بآليات حديثة جعلته أكثر مرونة وديناميكية وسرعة في تقديم خدماته ،بسبب الاستفادة القصوى من هذه التكنولوجيا بغية تطوير نظم ووسائل تقديم الخدمات المصرفية ذات الجودة والكفاءة العالية ، وابتكار تطبيقات جديدة للخدمة المصرفية تتسم بالكفاءة والسرعة في الأداء بما يتناسب والتطور السريع في الصناعة المصرفية. (الإمام ،محمد محمود ، إسلام اون لاين ،2016)

أولا: مفهوم التكنولوجيا المالية وقطاعاتها الرئيسة:

1- مفهوم التكنولوجيا المالية

تم تعريف التكنولوجيا المالية من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية بأنها،" أي تكنولوجيا أو ابتكار مالي ينتج عنه نموذج أعمال أو عملية أو منتج جديد له تأثير على الأسواق والمؤسسات المالية " (عبد الرحيم وبن قدور ، 2018 ،14) ، كما وتعرف التكنولوجيا المالية بأنها اختراع يساهم في القضاء على عادات التمويل القديمة التي تقتضي اتجاه المستثمر نحو المصرف المحلي لطلب الائتمان إلى تكنولوجيا أكثر ذكاء ، عن طريق الحصول على التمويل الجماعي بطريقة أكثر سهولة يتم فيها جمع سريع للمال وبتكلفة زهيدة في جميع أنحاء العالم والذي كان من المستحيل أن يتم لولا تطور تكنولوجيا المعلومات المالية التي اختصرت الوقت والمسافات للبدء بالأعمال التجارية (www.wamda.com) .

2- قطاعات التكنولوجيا المالية

وتتمثل في قطاعين رئيسين وهما :-

1- **قطاعات الموجة الأولى :** وهي القطاعات التي تنتمي الى البيئة الحاضنة الناشئة والتي يتميز معظم زبائنها بامتلاك الوسائل التكنولوجية البسيطة مثل الهواتف الذكية والتطبيقات التي تمكنهم من أجراء معاملاتهم المالية البسيطة كالدفع والحصول على الائتمان فضلا عن التنظيمات القانونية والتشريعية التي توفر لهم بيئة عمل آمنة ومستقرة ،وتتمثل الأنشطة الرئيسة لهذا القطاع في الخدمات التي تقدمها المصارف عن طريق الإنترنت أو التي تقدمها الشركات الناشئة بالاشتراك مع المصارف بشكل مباشر ومنها الآتي :- :(حمدي والزهراء ، 2019،ص405- 408)

أ- قطاع المدفوعات : أدى انتشار أجهزة المحمول مثل الهواتف الذكية والأجهزة اللوحية إلى نمو قوي في التجارة عبر الأجهزة المحمولة ففي نهاية عام 2016 بلغ أنفاق التجارة الالكترونية المتنقلة في الولايات المتحدة 7ر22 مليار دولار أمريكي ، نتيجة توافر إمكانات التسوق على الأجهزة المحمولة أو تطبيقات الهاتف المحمول والمخصصة بشكل يزود رواد التسوق عبر الانترنت مثلeBay، Amazon بتطبيقات ومواقع التسوق المخصصة للجوال في العديد من المتاجر الفعلية، كما يمكن أيضا استخدام الأجهزة المحمولة كطريقة للدفع باستخدام تقنيات NFC لفحص المحافظ الرقمية ، وتشمل خدمات هذا القطاع عادة كل من دفع الفواتير ، تحويل المدفوعات محليا ، تطبيقات المحفظة الالكترونية على الهواتف المحمولة ، ومن أبرز الأمثلة لهذا القطاع :

- شركة مدفوعات MADFOO3AT الأردنية والمختصة بدفع الفواتير.
- شركة BEAM الامارتية والمختصة بالمحافظ الالكترونية في شكل تطبيق يرتبط ببطاقات الزبائن الائتمانية .

ب- قطاع الإقراض والحصول على رأس المال : ساعدت منصات الإقراض P2P من نظير إلى نظير والتي تعد نوعا جديدا من اقتصاد المشاركة من على ربط المستثمرين بالمقرضين من دون أن يعمل البنك كوسيط ، ففي عام 2015 أرتفع قيمة الإقراض العالمي P2P إلى سبعة أضعاف ما كان عليه في عام 2014 فقد ارتفع من 9 مليار دولار إلى 64 مليار دولار أمريكي(STATISTICA.COM)، ساهمت به هذه المؤسسات الناشئة بالتكنولوجيا المالية عن طريق ممارستها لأنشطة عديدة منها :(Clifford Chance،2017،3)

- تدوير الأموال: هي منصة للإقراض الائتماني الرقمي المباشر دون وسائط يحركها بالكامل شبكة مستخدميها ففي مصر مثلا نجد شركة MONEY FELLOWSالتي تأسست عام 2014 قامت بفكرة تدوير الأموال في أكثر من 90 دولة مما يتيح للأفراد الحصول على القروض من دون اللجوء للبنك ، كما تتيح للمستعملين بناء سجل ائتماني بناء على أدائهم في دوران المال .
- التمويل الجماعي: هي منصات الكترونية لجمع المال من الناس بهدف تمويل مشروع معين حيث يقوم صاحب المشروع بعرض فكرته وتوضيح مميزات وأهداف مشروعه وتكلفة المشروع ، ثم يقوم صاحب الفكرة باستعمال الأموال المجمعة بعد اكتمال المبلغ المطلوب لتمويل المشروع عن طريق مدة زمنية معينة ، هذه الفكرة كانت متنفس للمبدعين ورواد الأعمال وكمثال على هذه الشركات شركة إيواء IWWA الأردنية التي تأسست عام 2013.

- منصات مقارنة القروض : لعبت هذه المنصات دور الحل التمويلي لدعم نمو قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لا تحضى بالدعم المطلوب من اغلب المؤسسات المالية على الرغم من أنها تساهم في نمو معدلات الناتج المحلي الإجمالي في العديد من الدول ففي دولة الإمارات لوحدها هناك 300 ألف شركة صغيرة ومتوسطة تسهم بأكثر من 60% من GDP وتوفر أكثر من 42% من أجمالي الفرص ، إذ تطرح منصات المقارنة هذه مختلف العروض التمويلية مع خصائص كل عرض وعلى المستفيد اختيار العرض المناسب له من ناحية الفرصة والتكلفة وكمثال على ذلك شركة Compareit4me.comالامارتية التي تأسست عام 2011 .

2- **قطاعات الموجة الثانية :** ترتكز هذه القطاعات على التقنية عالية الدقة والتكنولوجيا المتقدمة في المجال المالي عن طريق توفير بيئة أكثر حداثة وأسواق أكثر زخما رقميا وحركة استثمارية أوسع من القطاع الأول والتي تتضمن الآتي: (عبد الرحيم وبن قدور ،16،2018)

أ- **التحويل الدولي للأموال** في شكل مدفوعات دولية وصلت قيمتها في الدول النامية مبلغ 431 مليار دولار عام 2015 حلت المملكة العربية السعودية في المرتبة الثانية بعد قطر والإمارات العربية في المرتبة الرابعة من حيث التحويلات المرسلة سنويا .

ب- **أدارة الثروات:-**والتي تتضمن خدمة التخطيط المالي وإدارة المحافظ الاستثمارية وعدد من الخدمات المالية المجمعة للأثرياء وأصحاب الأعمال الصغيرة والأسر الذين يرغبون في مساعدة أو استشارة مالية لذلك تحل المؤسسات الناشئة في التكنولوجيا المالية محل النشاطات المصرفية وتتنافس عليها عن طريق دعوة متخصصين معتمدين لإدارة ثرواتهم من تنسيق خدمات مصرفية وتخطيط عقاري وموارد قانونية وإدارة الضرائب المهنية والاستثمار.

ت- **التأمين :-**يوجد عدداً كبيراً من الأفراد لا يمتلكون حسابا مصرفيا وبعدم امتلاكهم لهذا الحساب لا يمكن أن يكون لهم سجل ائتماني أو مشاركة في مؤسسات تختص بالخدمات التأمينية ، لذلك قامت شركات start-up للفينتك بإيجاد الحل عن طريق قيامها بالتأمين فائق الصغر وذلك بربط شركات التأمين الكبرى بالعديد من مشغلي الهاتف المحمول لتقديم منتجات التأمين الأساسية باستخدام الهاتف المحمول في المناطق التي لا تصلها خدمات التأمين . (حمدي والزهراء 2019،ص 409)

ث- **سلسلة البلوكشين block chain:-(ملكاوي، 2019، 645):** هي قاعدة بيانات موزعة بسلاسل عمودية أو خاصة أو مختلطة وشفافة ومجهولة المصدر لان هوية المشتركين في المعاملة ممثلة بمفتاح عنوان متعددة العقد مربوطة بسلاسل مضمونة غير قابلة للتغيير أو التلاعب بها، وهي تقنية رقمية تعتمد على نظام رقمي من حيث إدخال البيانات أو التوقيع الرقمي المعتمد كما أنها تكنولوجيا سهلة الاستعمال أو الوصول فعن طريق تقنية البلوكشين يمكن أنشاء تطبيقات دون استثمار كبير في البنية التحتية بفضل الابتكارات والتقنية الحديثة ، وذات تكاليف اقل كما أنها فائقة السرعة لأنها لا تحتاج إلى وسيط في تسوية المعاملات ولا يمكن التلاعب في سجلات بياناتها لان إدارة تقنية البلوكشين تتعامل بقواعد وممارسات وعمليات يتم التحكم بها أي تحت سيطرة وملكية ، وقد حققت هذه التقنية عالية الدقة قفزة نوعية في مجال التعاملات المالية وأضحى التنافس للحصول عليها هدفا تسعى اغلب البنوك والمؤسسات المالية نحوه ، لذا يمكن ملاحظة أن مستعملي البلوكشين حاليا هم : www.CNBCarabia.com

- 10% من اكبر البنوك في العالم تستخدم هذه التقنية
- ثلاث بورصات حول العالم تتعامل بها وهي سوق أبو ظبي للأوراق المالية وسويسرا وناسداك
- حكومة دبي لغت 100مليون معاملة سنويا نتيجة التعامل بهذه التقنية وتطمح ان تكون أول مدينة ريادية تعمل بشكل كامل على تقنية البلوكشين .
- سوق المعاملات الرقمية حول العالم بلغ 2ر1 تريليون دولار.

ثانيا : الشمول المالي ، مفهومه ،أهميته وركائزه :

1- مفهوم الشمول المالي

تم تعريف الشمول المالي من البنك الدولي بأنه الحالة التي يتاح عن طريقها للأفراد وقطاع الأعمال الوصول الملائم للخدمات والمنتجات المالية المختلفة (عمليات الدفع والتوفير والائتمان والتحويل المالي والتأمين) بتكلفة معقولة وبشكل يلبي احتياجاتهم ويساعدهم في تحسين مستوى معيشتهم بطريقة آمنة ومستدامة(www.albankaldawli.org) ، كما عرفه مركز الشمول المالي في واشنطن على أنه الحالة التي يكون فيها جميع الأفراد قادرين على الوصول إلى مجموعة كاملة من الخدمات ذات الجودة العالية وبأسعار مناسبة وبأسلوب مريح يناسب الزبائن (وليد عيدي عبد النبي ، 2018 ، 2) .

وقد تم تعريفه من OECD بأنه "العملية التي يتم عن طريقها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة بالوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكاف ، وتوسيع نطاق استعمال هذه الخدمات والمنتجات من شرائح المجتمع المختلفة وذلك عن طريق تطبيق مناهج مبتكرة والتي تضم التوعية والتثقيف المالي بهدف تعزيز الرفاه المالي" (صندوق النقد العربي ،2015 ،ص3)

من ذلك يتبين أن كل تلك المفاهيم تفضي إلى معنى واحد وهو توفير وتوسيع قاعدة الخدمات المالية الرسمية لمختلف فئات المجتمع بما في ذلك المعاملات المصرفية بأسعار معقولة وبشكل عادل وبشفافية .

2- أهمية الشمول المالي

يساهم الشمول المالي في تحقيق الآتي:- (النعمة وحسن ، 2018، 31)

أ- أتمته النظام المالي :عن طريق توسيع انتشار الخدمات المالية الالكترونية وزيادة معدلات استخدامها لجذب المزيد من الزبائن ، خاصة فيما يتعلق بالمدفوعات التي تفيد كل من المرسل والمستقبل والمؤسسات المالية التي تقدم هذه الخدمات بحيث تصل المدفوعات بسرعة اكبر وتكلفة اقل ، كما ستفيد النظام المالي عن طريق تحسين القدرة على متابعة حركة الأموال ومراقبتها لتقليل مستويات الجرائم المالية والعمليات المتعلقة بغسيل الأموال وتمويل الإرهاب .

ب- تحقيق أهداف التنمية المستدامة عن طريق توفير مجموعة من الخدمات المالية للشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة مما يساهم في خلق المزيد من فرص العمل للشباب العاطلين عن العمل ومحدودي الدخل ، فضلا عن تعزيز المساواة بين الجنسين بتحرير القدرات الاقتصادية للنساء ورائدات الأعمال في المجتمع، كما يساهم الشمول المالي في تقليل التفاوت الطبقي بين فئات المجتمع من خلال وصول الخدمات المالية لكافة المحافظات في الدولة بما فيها القرى النائية .

ت- تعزيز الاستقرار المالي عن طريق تنويع محفظة الودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية مما يقلل من مخاطر تلك البنوك والمؤسسات فضلا عن حدوث الاستقرار الاقتصادي والسياسي في الدول ذات الشمول المالي المرتفع .

ث- تعزيز قدرة الأفراد على الاندماج في المجتمع عن طريق استعمال النظام المالي لبدء أعمالهم الخاصة والاستثمار في التعليم وإدارة المخاطر المالية .

3- ركائز تعزيز الشمول المالي

أن تعزيز الشمول المالي يتطلب توفير جملة من الركائز من أهمها الآتي :(سعدان ومحاجبية ،2018، 7-8)

أ- دعم البنية التحتية المالية لتلبية متطلبات الشمول المالي فضلا عن بيئة قانونية ملائمة عن طريق إصدار وتعديل الأنظمة والتعليمات ، فضلا عن تعزيز الانتشار الجغرافي بالتوسع في شبكة فروع مقدمي الخدمات المالية وإنشاء نقاط وصول للخدمات المالية مثل (الوكلاء وخدمات الهاتف البنكي ونقاط البيع والصرافات الآلية وخدمات التأمين وغيرها)

ب- تطوير نظم الدفع والتسوية لتسهيل تنفيذ العمليات المالية وتسويتها بين المتعاملين في الموعد المناسب من خلال الاستفادة من التطورات التكنولوجية لتوسيع تقديم الخدمات المالية الرقمية والدفع عبر الهاتف المحمول وتوفير قواعد بيانات شاملة تتضمن سجلات البيانات الائتمانية للأفراد والمشاريع إضافة إلى قاعدة بيانات لتسجيل الأصول المنقولة واتخاذ الإجراءات التي تضمن حصول مقدمي الخدمات والزبائن على المعلومات المطلوبة لضمان الشفافية وحماية حقوق كل منهم .

ج- حماية زبائن البنك من مخاطر الاحتيال المالي الذي قد يتعرضون له في معاملاتهم البنكية (حماية ودائعهم ومدخراتهم وغيرها من الأصول المالية) التي تقع في دائرة معاملاتهم مع البنك من خلال وضع سياسات وإجراءات تكفل حصولهم على مختلف الخدمات المالية في إطار متكامل من الشفافية والإفصاح في التعامل المالي وبما يكفل الاطلاع على المزايا والمخاطر وبما يضمن حصولهم على حقوقهم وعدم الإضرار بمصالحهم وخاصة الزبائن محدودي الدخل والتعليم عن طريق تقديم خدمات مناسبة لإمكانياتهم واحتياجاتهم فضلا عن وضع أنظمة فعالة للرقابة الداخلية تتسم بالكفاءة والدقة وحماية المعلومات المالية والشخصية لزبائنها (حماية خصوصية وسرية المعلومات) عن طريق توفير الأنظمة الآمنة للتعاملات الالكترونية .

ثالثا: فرص وتحديات التكنولوجيا المالية

1- فرص التكنولوجيا المالية

هناك العديد من الفرص التي يتيحها استعمال التكنولوجيا المالية والتي يمكن الاستفادة منها من قبل الزبائن أهمها ، توفير الوقت وتوفير الجهد وخفض الكلفة وسهولة الوصول لها على مدار الساعة والانتشار في الأماكن المتعددة وتعد أكثر أمانا إذا استعملت بديلاً عن النقود، ولقد أدركت المصارف أن استخدام التكنولوجيا الحديثة سيوفر لها ما يأتي :-(الشمري و العبدلات، 2008:184)

أ- تحسين العلاقة بين المصرف والمتعاملين، إذ تكفل سرعة عمليات التحويل الإلكتروني وانخفاض كلفته تحقيق رضا الزبائن وزيادة ثقتهم في التعامل المصرفي .

ب- إعادة هندسة النظم المصرفية بما يوفر الدقة وتخفيض التكاليف.

ت- تطوير أساليب الرقابة على العمل المصرفي، ومراجعة عمليات معالجة البيانات لكافة مكونات نظام المعلومات الإلكتروني، العاملين ،الأجهزة والبرامج وقاعدة البيانات.

ث- تحسين المركز التنافسي للمصرف.

ج- تحقيق عنصر السرعة في الإنجاز وتحسين التدفق النقدي ،وموثوقية تلك التدفقات وسرعة تداول النقد في بيئة أساسها السرعة والدقة.

ح- استخدام نظم متطورة في مجالات عمل المصرف وتقليل الأعمال الورقية ، ويتمثل ذلك في تقليل الاعتماد على النماذج الورقية والشيكات التقليدية وغيرها من المعاملات الورقية.

خ- توفير أمن وسرية المعلومات للأطراف المختلفة.

2- تحديات التكنولوجيا المالية

أما أهم تحديات استعمال التكنولوجيا المالية ولاسيما في عالمنا العربي فيكمن (www.cbj.gov.jo)

أ- قلة الدعم المؤسسي لإنشاء حاضنات ومعجلات للمساعدة في إنشاء مختبرات تنظيمية تسمح لشركات التكنولوجيا المالية والمؤسسات المالية التقليدية باختبار الابتكارات في البيئة الفعلية .

ب- صعوبة الحصول على خدمة الانترنيت عالية السرعة في بعض الدول بسبب تكلفتها العالية مما يشكل عائق للتواصل بين نظم الدفع الالكتروني بالأجهزة المحمولة ما يتسبب في تجزئة الأسواق .

ت- قلة الثقة في استعمال العملات الالكترونية ولاسيما الرقمية منها فنجد الكثير من المتخصصين والاقتصاديين بين مؤيد ومعارض لاستعمالها والقناعة بالتعامل مع العملات الوطنية والأجنبية المعروفة .

ث- عدم توافر الأطر والقواعد التنظيمية للعملات الالكترونية ألا في عدد قليل من البلدان منها مصر والمغرب وتونس ، وعدم تهيئة القواعد التنظيمية الاحترازية بما يتلاءم وخصائص التكنولوجيا المالية ، فضلا عن عدم توافر المهارات اللازمة لاستعمال الخدمة (مثل عدم المعرفة في استعمال الانترنت فائق السرعة).

ج- تحديات اجتماعية وثقافية، يعد انخفاض الوعي عند العملاء فيما يتعلق بالتكنولوجيا الحديثة وفوائدها من أبرز التحديات التي تقف عائقاً أمام تطور الأعمال المصرفية الالكترونية يضاف إلى ذلك تفضيل بعض الزبائن التواصل مع موظفي المصرف للحصول على الخدمة بشكل مباشر .

المبحث الثاني : التكنولوجيا المالية في العراق وعلاقتها بالشمول المالي

أولا: واقع التكنولوجيا المالية في العراق

للتكنولوجيا المالية ارتباطات أساسية تؤثر في التوسع والمتمثلة بما يأتي:

1. زبائن البنوك التجارية وهم الطرف الأهم من أطراف التكنولوجيا المالية .
2. البنوك التجارية وهي الطرف المسؤول عن توفير البنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات المالية.
3. البنك المركزي على اعتباره السلطة النقدية العليا والمسؤولة عن إصدار العملة والأشراف فضلاً عن كونه مصدر التشريعات والقوانين المصرفية ، وتعد البنى التحتية التقنية في مقدمة متطلبات البنوك الالكترونية ولا تقلها في الأهمية بنى الاتصالات وتقنية المعلومات التحتية للدولة، إذ أن الاتصالات وقدرة كفاءة البنى التحتية، وسلامة سياسات السوق الاتصالي، وتحديدا السياسات السعرية مقابل خدمات الربط بالانترنت تعد المتطلب الرئيس لضمان أعمال الكترونية ناجحة ودخول آمن وسلس لعصر المعلوماتية(عصر اقتصاد المعرفة) وسنقوم بتسليط الضوء على ابرز الخطوات التي اتخذها الجهاز المصرفي في مجال تقديم الخدمات الالكترونية في العراق (طارق طه ، 2007 : ص 172). إذ واصل البنك المركزي العراقي بعد صدور قانونه المرقم (56) لعام 2004بتحقيق أهدافه في المحافظة على استقرار الأسعار المحلية والتصدي لمعدلات التضخم المتصاعدة وزيادة القوة الشرائية للدينار العراقي من خلال الإجراءات التي اتخذها ولاسيما في مجالي أسعار الفائدة وسعر صرف الدينار العراقي التي مكنته أيضاً من السيطرة على مناسيب السيولة وأدارتها استناداً لقواعد الاستقرار الاقتصادي والياته واستخدم البنك الأنظمة الحديثة للمدفوعات منذ عام 2005 لتسهيل الأهداف المرجوة وتحقيقها من خلال الآتي:- (التقرير السنوي، البنك المركزي العراقي: 2009)

- نظام التسوية الإجمالية الآنية RTGS والمقاصة الآلية ACH .
- نظام إيداع السندات الحكومية GSRS خلال عام 2008.
- نظام مقاصة الصكوك الالكترونية خلال عام 2010.

كما اتخذ زمام المبادرة، من خلال التعاون مع وزارة الاتصالات وبتمويل من البنك الدولي في التخطيط وتنفيذ شبكة ربط المصارف العراقية (Iraq Internet Bank Network) (IIBN)بين هذا البنك والمصارف المشاركة والتي تمكن الفروع الرئيسة للمصارف من إجراء التحويلات من خلال هذه الشبكة بصورة آمنة وكفوءة ، كما عمل هذا القسم جنبا إلى جنب مع إدارة الشؤون القانونية وكان له دوراً مركزياً في صياغة وتنفيذ القواعد واللوائح لنظم الدفع الالكترونية وهي :

أ- نظام التسوية الإجمالية الآنية "Real Time Gross Settlement"

بدأ العمل بنظام التسوية الإجمالية الآنية بتاريخ 2006/8/24 باشتراك خمسة مصارف إذ تتمكن المصارف ووزارة المالية من تبادل أوامر الدفع عالية القيمة عن طريق شبكة ربط آمنة وكفوءة وتم التوسع التدريجي لاشتراك بقية المصارف إذ تمت تغطية كل المصارف العراقية والأجنبية العاملة في العراق وتتلخص أعمال شعبة الـRTGS بما يأتي :- (باسم عبد الهادي،2008: 25)

- فتح وغلق النظام وتحديد الأوقات الخاصة بالنظام.
- تشغيل وصيانة وإدامة النظام.
- تدريب المصارف وتهيئتها للمشاركة في النظام.
- مراقبة حسابات التسوية للمصارف المشاركة.

- متابعة التحويلات الخاصة بمديريات هذا البنك مع المصارف المشاركة.
- إعداد الإحصائيات الشهرية بعدد التحويلات ومبالغها التي تتم من خلال النظام.
- احتساب الأجور والعمولات الخاصة بالتحويلات التي تتم عن طريق النظام.
- الأشراف والمتابعة وتقديم الدعم لمستخدمي المصارف المشاركة.

ب- **شعبة نظام المقاصة الآلية "Automated Clearing House "ACH**

تم البدء بالتشغيل الفعلي للنظام بتاريخ 2006/9/14 باشتراك خمسة مصارف (الرافدين والرشيد وبغداد والتجاري العراقي والشرق الأوسط) فضلاً عن فرعين لكل مصرف وتم تفعيل النظام في عام 2009 إذ بدأ العمل بالتوسع التدريجي لاشتراك المصارف والفروع التابعة لها ويتم من خلال النظام تبادل ملفات أوامر الدفع واطئة القيمةSVPO والصكوك الالكترونية Checks بين المشاركين إذ ترسل صورة الصك والمعلومات الخاصة به الكترونياً ويحتفظ بالصكوك الأصلية في الفرع الذي قدمت فيه. ويتم إرسال صور من أوامر التسوية إلى نظام التسوية الإجمالية الآنية الـRTGS في نهاية جلسات المقاصة (فرحان،2010:ص63-65).

ح- شعبة الشبكات والاتصالات

يقوم قسم المدفوعات بإدارة النظام وتشغيله وصيانته بجزئية البرامجي والمادي والسيطرة على شبكة بربط المصارف العراقية IIBN التي بدأ العمل بها في عام 2009، كذلك إدارة التحديثات أو التغيرات التي قد تطرأ على النظام أو الشبكة سواءً في البنك المركزي أم المصارف المشاركة إذ بلغ عدد المصارف المشاركة 42 مصرفاً ، وتتكون هذه الشعبة من فريقين (فريق الاتصالات وفريق تكنولوجيا المعلومات IT) .

في حين قامت المصارف التجارية(الرافدين والرشيد) باتخاذ الخطوات التالية في مجال تعزيز تكنولوجيا المعلومات المالية (مصرف الرافدين،**2008: 12-16):**

أ- اعتماد تقنية البطاقة الذكية التي تتعامل مع الأرصدة دون الاتصال المباشر مع الخادم الرئيس الـ Server وذلك مايسمى بـ (Offline) مما تسهل العمل في المناطق التي لاتحتوي على شبكة اتصالات جيدة فضلاً عن اعتمادها على البصمة الحية كبديل عن الرقم التسلسلي (.SeralNo) في عمليات تحويل النقد الالكتروني.

ب- قام القسم الفني في المصارف برفد الأقسام والشعب في الإدارة العامة والفروع بالأجهزة والآلات الحديثة كافة لأداء أفضل الخدمات .

ت- تأكيد اعتماد التقنيات الحديثة في العمل المصرفي من خلال زيادة عدد البرامج التي تم إدخالها وتطويرها .

ث- أقامه دورات تدريبية في مجال الحاسبة الالكترونية، كما تم أبرام العقود مع المصارف الأهلية لتجهيزهم بالأنظمة المصرفية وصيانتها وتدريب العاملين عليها .

ج- استحداث وحدة مكافحة غسيل الأموال والتي من أهم مهامها مراقبة جميع الفروع العاملة في تطبيق بنود قانون مكافحة غسيل الأموال رقم (93) لسنة2004، وتمارس دورها في الإشراف والمتابعة واستلام التقارير من الفروع المتضمنة المبالغ المودعة والمحولة في حسابات الزبائن والتي تتجاوز مبالغها (15) مليون دينار او (10) الاف دولار، إذ تعرض للتدقيق وترسل إلى مكتب غسيل الأموال في البنك المركزي العراقي لاتخاذ ما يلزم بشأنها (التقرير السنوي، مصرف الرافدين، 2007: 15)

أما المصرف العراقي للتجارة الذي أنشئ في تموز عام 2003 لغرض تسهيل وتيسير التجارة العراقية الخارجية، بدأ هذا المصرف بإصدار بطاقات الائتمانية (الفيزا كارد العالمية) بحيث أصبح حاملا الترخيص لإصدار هذه البطاقة في العراق وإدخالها في التعاملات المصرفية لتكون خدمة أضافية إلى زبائنه تواكب التطور في العمليات المصرفية المتعامل بها دوليا، فقد قام وما يزال المصرف بتطوير شبكة الـ ATM في أرجاء العراق كافة ، من هذا المنطلق أصبح للمصرف العراقي للتجارة أفضلية تنافسية من خلال توفير أفضل الخدمات وبأقل التكاليف والتي توفر خدمة عالميه لزبائنه ولدى المصرف (9) فروع في بغداد و المحافظات .

ثانيا: أهمية العمل بتكنولوجيا المعلومات المالية للاقتصاد العراقي.

إن مرور الاقتصاد العراقي بفترة انتقالية نحو اقتصاد السوق جعله مستعدا لتبني كل الوسائل التي تؤدي به إلى الاستقرار ، أن التوسع باستخدام التعاملات الإلكترونية في المصارف سيؤدي إلى حدوث العديد من التغيرات الإيجابية على الاقتصاد بصفة عامة والنظام المصرفي بصورة خاصة وذلك من خلال :- (شندي ، أديب قاسم ،2011 ، ص17)

1- **بناء اقتصاد رقمي** ، يكون القاعدة نحو الانطلاق في مشاريع رقمية جديدة ، أساسها تقنية المعلوماتية الرقمية ، ويوظف المعلومات والمعرفة في إدارة تلك المشروعات، بوصفها المورد الجديد للثروة، ومصدر إلهام للابتكارات الجديدة ، وبذلك تساهم التكنولوجيا المالية بشكل كبير في تبني هذا النوع من الاقتصاد.

2- **الحد من ظاهرة الاكتناز**، التي أصبحت تهدد الاقتصاد الوطني الذي مازال يعاني من جملة من الاختلالات ، وبالتالي فإن اعتماد التكنولوجيا المالية وإقامة أنظمة دفع إلكترونية سوف يسهل دخول النقود إلى دائرة السوق المصرفية .

3- **مواكبة المصارف العراقية للتطورات العالمية:** لاسيما في ميدان الخدمات المصرفية الإلكترونية ، مما يسهل عليها الاندماج في الاقتصاد العالمي و جذب الاستثمار الأجنبي .

4- **تخفيض التكاليف:** من خلال تخفيض النفقات التي تتحملها المصارف في أداء الخدمات وإنشاء فروع جديدة في مناطق مختلفة ، خاصة أن العراق مساحته واسعة والتواجد على الإنترنت قادر على التكفل بالوصول إلى عدد كبير من الزبائن و تقديم خدمات جيدة و متنوعة و بتكلفة أقل، إضافة إلى إمكانية تسويق خدماتها المصرفية ،فضلا عن التعاملات بين المصارف و المبادلات الإلكترونية .

5- **تعزيز الشفافية:** إن استخدام الانترنيت في المصارف العراقية يشكل نافذة إعلامية لتعزيز الشفافية وذلك من خلال التعريف بهذه المصارف والترويج لخدماتها و الإعلان عن تطورات المؤشرات المالية لوضعها تحت تصرف الباحثين و سائر الأطراف الأخرى المعنية بالأمر.

المبحث الثالث : الجانب التطبيقي للبحث

أولا: نبذة تعريفية عن مصرف النهرين الإسلامي

تأسس مصرف النهرين الإسلامي بموجب القانون رقم 95 لسنة 2012 برأسمال قدره (50) خمسون مليار دينار عراقي ، وهو أول مصرف حكومي أسلامي يهدف إلى نشر مباديء الاقتصاد الإسلامي في كل مكان عن طريق الصيرفة الإسلامية بقيمها النبيلة البعيدة عن استعمال الفوائد الربوية ، وتقديم الخدمات المالية والمصرفية المتفقة مع أحكام الشريعة الإسلامية والعمل على الاستثمار الإسلامي بعده الحل الأمثل لإنعاش الاقتصاد الوطني ، عن طريق التمويل الإسلامي الذي يحافظ على رأس المال من جهة وعلى حقوق المستثمر من جهة أخرى ، وذلك بدمج أموال المستثمرين مع أموال المصرف في مشاريع استثمارية وتمويلية وفق صيغ الصيرفة الإسلامية بأشكالها المتعددة، وللمصرف هيئة للرقابة الشرعية تتألف من (4) أعضاء من ذوي الخبرة والاختصاص في الفقه الإسلامي وأصوله يقوم النظام الداخلي باختيارهم وتحديد مكافآتهم (www.nib.com.iq)

ثانيا: تحليل فقرات الاستبانة واختبار الفرضيات

يركز هذا المبحث على تحليل فقرات الاستبانة البحث وفق إجابات العينة واختبار فرضيات البحث أي اختبار الارتباط والأثر بين متغيرات البحث تحت مستوى معنوية (0.05) وعلى وفق الفقرات الآتية :

1. تحليل فقرات المحور الاول : تكنولوجيا المعلومات المالية

لتقييم استخدام تكنولوجيا المعلومات المالية من وجهة نظر المبحوثين في مصرف النهرين الإسلامي، تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوساط الترجيحية والوزن النسبي لإجاباتهم، والجدول رقم (4) يوضح النتائج التي تم التوصل إليهاحول المحور الأول من الأستبانة الأولى:

جدول (4)

فقرات المحور الأول / تكنولوجيا المعلومات المالية

مستوى الإجابة / المتغيرات	رقم السؤال	المقياس الخماسي 1	2	3	4	5	الوسط الحسابي	النسبة المئوية
أن اعتماد المصرف على التكنولوجيا المالية يهدف إلى تشجيع الشمول المالي وتطوير الاسوق المالية من خلال التغلب على التحديات المتعلقة بالوصول إلى قطاعات السوق ومعلومات العملاء.	1	16	18	1	1	0	4.052	87.679
ينبغي أن يكون موضوع التكنولوجيا المالية جزءًا من إستراتيجيات وطنية للشمول المالي، والتثقيف المالي والرقمي، مع تشجيع تبادل المعرفة بين الأطراف الفاعلة في القطاعين العام والخاص، والمجتمع المدني، وأصحاب المصلحة الآخرين	2	17	18	1	0	0	4.163	89.982
تساهم تطبيق التكنولوجيا المالية من تمكين المصرف من الاستفادة من المسارات الجديدة الخاصة بالتنمية الاقتصادية والمالية بهدف تدعيم النمو والتخفيف من حدة الفقر.	3	16	18	1	1	0	4.016	87.679
يساهم توسيع نطاق تعميم الخدمات المالية الالكترونية في تخفيض التكاليف ذات الصلة، وتوفير سبل جديدة لزيادة التمويل،	4	23	11	1	1	0	4.163	85.561
أن إتاحة خدمات المعلومات الجديدة يهدف إلى تقييم المخاطر وتحفيز الشركات وأنشطة الأعمال الجديدة.	5	16	16	2	2	0	4.016	83.351
يساهم تطوير بنية تحتية قوية للخدمات المالية والبيانات لتدعيم منافع التكنولوجيا المالية وتحقيق استدامتها في تحقيق المرونة والقدرة على مجابهة ـ الهجمات الإلكترونية ـ وتعمل على تدعيم الثقة في النظام المالي من خلال حماية سلامة البيانات والخدمات المالية.	6	24	10	1	1	0	4.273	87.679
يعمل تطوير وتبادل المعلومات المالية على تدعيم وتحسين التغذية العكسية والمتابعة. ومن شأن تحقيق هذه الأهداف إبراز أهمية الرقابة المستمرة، ويشمل ذلك تسهيل صياغة الاستجابات في الوقت المناسب.	7	14	17	3	2	0	3.776	76.719

مستوى الإجابة / المتغيرات	رقم السؤال	المقياس الخماسي					الوسط الحسابي	النسبة المئوية
		1	2	3	4	5		
أن تبني المصرف لتكنولوجيا المالية يحقق أثر اجتماعي واقتصادي ايجابي لاسيما في الدول الفقيرة.	8	15	17	3	1	0	3.905	83.351
يساهم تبني التكنولوجيا المالية من قبل في تحقيق عدد من المنافع، كزيادة تعميم الخدمات المالية والشمول المالي؛ وتعميق الأسواق المالية؛ وتحسين أنظمة المدفوعات والتحويلات عبر الحدود.	9	7	25	4	0	0	3.795	83.351
تمكن التقنيات الجديدة من تعزيز تقديم الخدمات المالية من خلال تطوير البني التحتية الأساسية مثل وسائل الاتصالات السلكية واللاسلكية والبني التحتية الرقمية والمالية (مثل خدمات الإنترنت ذات النطاق العريض، وخدمات البيانات المحمولة، ومستودعات البيانات، وخدمات الدفع والتسوية)، وتعزيز سبل الوصول إليها بسهولة وكلفة منخفضة، وينبغي أن تعمل هذه البنى التحتية على التمكين من جمع البيانات ومعالجتها ونقلها على نحو يتسم بالكفاءة، وهي أمور ذات أهمية مركزية في تقدم التكنولوجيا المالية.	10	16	16	3	1	0	4.034	81.140
المتوسط							4.019	84.649

من خلال مراجعة نتائج الجدول (4) يلاحظ أن الإجابات حققت متوسط عالي وبلغ (4.019) ، وبصورة عامة النتائج أعلاه تشير إلى المصرف لتكنولوجيا المعلومات المالية من وجهة نظر عينة البحث بدرجة كبيرة إذ تراوح الوزن النسبي لإجابات أسئلة المحور بين أعلى وزن نسبي وبلغ (89.982%) للسؤال الثاني وهذا يعني أن موضوع التكنولوجيا المالية جزءًا من إستراتيجيات وطنية للشمول المالي، والتثقيف المالي والرقمي، مع تشجيع تبادل المعرفة بين الأطراف الفاعلة في القطاعين العام والخاص، والمجتمع المدني، وأصحاب المصلحة الآخرين بنسبة عالية ، وأدنى وزن نسبي بلغ (76.719%) للسؤال السابع وأشارت إجابات ها السؤال إلى أن (3) فرد من أفراد العينة كانوا محايدين في أجابتهم، و(17) إجابة لم تتفق و(14) إجابات لم تتفق تماما حول كون أن تطوير وتبادل المعلومات المالية يساهم في تدعيم وتحسين التغذية العكسية والمتابعة. ومن شأن تحقيق هذه الأهداف إبراز أهمية الرقابة المستمرة، ويشمل ذلك تسهيل صياغة الاستجابات في الوقت المناسب.

2. تحليل فقرات المحور الثاني /الشمول المالي

جدول (5)

فقرات المحور الثاني / الشمول المالي

مستوى الإجابة / المتغيرات	رقم السؤال	المقياس الخماسي					الوسط الحسابي	النسبة المئوية
		1	2	3	4	5		
تلعب المشاريع الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في تحفيز النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل، وتدعم القروض بأسعار ومدد استحقاق تفضيلية المقدمة من المصارف الحكومية والخاصة إلى فتح آفاق جديدة وطويلة الأمد لنمو لهذا النوع من المشاريع.	1	15	17	2	2	0	3.970	85.561
تعد الخدمات المالية الرقمية كأنظمة الدفع والتحويل المالي عنصر أساسياً للبنى التحتية المالية، وان وجود نظام دفع آمن مثل نظام الدفع بالهاتف النقال وتحصيل الفواتير الكترونياً يخلق فرصة متكافئة لمقدمي الخدمات المالية لخفض التكاليف و تقليل المخاطر.	2	18	15	1	1	1	4.052	83.351
الخدمات المالية الرقمية تساهم إيجابيا بتعزيز الشمول المالي. كونها طريقة فعالة للوصول للخدمات المالية الرسمية المقدمة ، وهي محرك أساسي لأتمته العمليات المالية.	3	18	16	1	1	0	4.145	87.679
تساهم القروض الصغيرة في خدمة ذوي الدخول المنخفضة من خلال زيادة مستويات دخلهم وتحسين مستوى معيشتهم وزيادة مساهمتهم في النشاط الاقتصادي.	4	18	15	2	1	0	4.145	87.679
ينبغي على جميع الإدارات على إيجاد مجموعة كاملة ومتنوعة من الأنظمة الحديثة التي تمكنها الوصول إلى كافة الأفراد ذوي الدخول المنخفضة	5	19	16	1	0	0	4.181	89.890
تتمتع يجب أن تمتلك الإدارة رؤية واضحة لتقديم خدمات مالية ومتنوعة بكلفة منخفضة تشمل مختلف شرائح المجتمع	6	22	12	1	1	0	4.237	87.679
تعد التكنولوجيا المالية محركاً هاماً للمنافسة، والوصول للخدمات	7	15	15	4	1	1	3.988	74.601

مستوى الإجابة / المتغيرات	رقم السؤال	المقياس الخماسي					الوسط الحسابي	النسبة المئوية
		1	2	3	4	5		
المالية، والنمو الاقتصادي وخلق فرص العمل.								
يساهم وجود بيئة تشريعية شاملة إلى تشجيع الابتكار والتطوير وبشكل موازي للحفاظ على حقوق المتعاملين كونها عامل مهم في تطور التكنولوجيا الناشئة والمتطورة.	8	20	14	1	1	0	4.319	89.890
ينبغي العمل على وضع وكافة البرامج الخاصة باستقطاب الأفراد ذوي الدخول المنخفضة للتعامل مع المصرف والبحث عن الفئات المهمشة أو البعيدة عن موقع المصرف	9	15	16	4	1	0	3.923	81.140
تهتم إدارة المصرف ببرامج وتطوير موقعها بما يعكس صورة ذهنية للفرد تشجعه للتعامل مع خدماته دون تردد، وان تعمل الإدارة العليا على تصميم واعتماد نماذج متطورة تعكس الاحتياجات الحالية والمستقبلية.	10	12	15	5	2	2	4.145	81.140
المتوسط							4.463	92.14

من الجدول السابق يتبين ما يأتي:-

أ. الأسئلة (5و8) جاءت بالمرتبة الأولى من حيث استخدام المصرف للشمول المالي فقد كانت الأوزان النسبية لها عالية مما يشير إلى أن الالتزام بتطبيق الشمول المالي بشكل عالي وتساوت الأوزان النسبية لها وبلغت (89.890%).

ب. وجاءت الأسئلة (3-4-6) المرتبة الثانية من حيث تطبيق الشمول المالي من قبل المصرف فقد كانت الأوزان النسبية لها عالية وتساوت الأوزان النسبية لها وبلغت (87.679**%).**

ج. بينت إجابات السؤال الأول انه ينبغي أن تلعب المشاريع الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في تحفيز النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل، وتدعم القروض بأسعار ومدد استحقاق تفضيلية المقدمة من المصارف الحكومية والخاصة إلى فتح آفاق جديدة وطويلة الأمد لنمو لهذا النوع من المشاريع بوزن نسبي(85.561%).

د. أما إجابات السؤال الثاني بين انهينبغي أن يكون موضوع التكنولوجيا المالية جزءًا من إستراتيجيات وطنية للشمول المالي، والتثقيف المالي والرقمي، مع تشجيع تبادل المعرفة بين الأطراف الفاعلة في القطاعين العام والخاص، والمجتمع المدني، وأصحاب المصلحة الآخرينمتساوية بوزن نسبي (89.982%)

ه. وتساوى السؤالين التاسع والعاشر في الوزن النسبي لإجابات العينة وبلغ (81.140) لكل منهما.

3.تحليل فقرات المحور الثالث/ اقتصاد المعرفة

يعرض الجدول (6) نتائج تحليل المحور الثالث (اقتصاد المعرفة) من الاستبانة :

جدول (6)

فقرات المحور الثالث / اقتصاد المعرفة

مستوى الإجابة / المتغيرات	رقم السؤال	المقياس الخماسي					الوسط الحسابي	النسبة المئوية%
		1	2	3	4	5		
يتطلب وجود اقتصاد المعرفة إلى وجود قوة بشرية متعلمة وذات مهارات عالية من أجل توليد ونشر استخدام المعرفة. وتشمل هذه القوة البشرية المتعلمة جميع مستويات التعليم.	1	16	18	2	0	0	4.126	87.679
يتطلب إنشاء اقتصاد المعرفة وجود البنية التحتية للمعلومات والاتصالات: يتم فيها استخدام الحاسوب وشبكات المعلومات وتقنية المعلومات وأجهزة الاتصال الحديثة مما يُمكن الأفراد والباحثين من الوصول إلى المعلومات من كافة أنحاء العالم لاستخدامها في شتى نواحي الاقتصاد مثل الحكومة الإلكترونية، والتجارة الإلكترونية، والتعليم الإلكتروني.	2	15	18	2	1	0	3.923	85.561
يشمل تطبيق اقتصاد المعرفة وجود شبكة من مراكز الأبحاث، والجامعات، تقنيات ومعارف جديدة، والاستفادة من المعارف العالمية وتطويعها ً وفقا للاحتياجات المحلية على النحو الذي يُعزز فاعلية تنفيذ النشاط الابتكاري ويحوله إلى تطبيقات تجارية دافعة للنمو الاقتصادي.	3	18	15	2	1	0	4.126	85.469
يشكل الاقتصاد الرقمي الآخذ في التطور أهمية بالغة في التغلب على المعوقات التي طالما حالت دون تحقيق الشمول المالي عبر نطاق واسع من الخدمات المالية،	4	18	7	7	1	3	3.408	81.416

مستوى الإجابة / المتغيرات	رقم السؤال	المقياس الخماسي 1	2	3	4	5	الوسط الحسابي	النسبة المئوية%
يساهم التقدم التقني في إنتاج منتجات القطاع من السلع والخدمات إلى زيادة عنصري العمل ورأس المال في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، كما يؤدي إلى خفض التعريفات الجمركية على المنتجات، وزيادة القدرة التنافسية للمؤسسات المتوسطة والصغيرة العاملة في هذه الأنشطة التنافسية	5	10	18	7	1	0	3.748	76.719
تتوقف فاعلية التأثير الايجابي لتقنيات المعلومات على النمو الاقتصادي على عدة مقومات تتعلق بتوفر البنية الأساسية، بالإضافة إلى ارتقاء المستوي التعليمي والمهارى للقوى العاملة على النحو الذي يعكسه دليل التنمية البشرية.	6	14	18	2	2	0	4.034	87.771
أن الاقتصاد الذي يتبنى سياسات عامة تستهدف دعم البنية الأساسية لقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات وتطبيقاته من شأنها تحقيق نتائج أفضل من حيث الإنتاجية والنمو الاقتصادي.	7	11	12	11	2	0	3.776	78.561
يتطلب تطبيق اقتصاد المعرفة إلى وجود بيئة اقتصادية وتنظيمية تسمح بتدفق المعرفة، وتدعم الاستثمار في تقنية المعلومات وتشجع الاستثمارات الجديدة.	8	18	16	1	1	0	4.145	89.890
ينبغي وجود مجموعة واسعة من السياسات المتعلقة بالإطار الاقتصادي الكلي، وتنظيم التجارة والتمويل، وسوق العمل، والنظام القضائي	9	20	14	1	1	0	4.191	86.758
لتطبيق اقتصاد المعرفة لابد من وجود إطار تشريعي لتنظيم الحوكمة الجيدة ويتمثل في وجود التشريعات المناسبة، واحترام القوانين، وفاعلية الحكومة، ودرجة المساءلة والاستقرار السياسي، والسيطرة على الفساد.	10	16	16	3	1	0	4.016	83.351
المتوسط							3.949	84.318

يعرض الجدول رقم (6) نتائج تحليل المحور الثالث(اقتصاد المعرفة) ، ومنه يتبين الآتي:

1. الإجابات الخاضعة للتحليل في هذا المحور حققت متوسط عالي وبلغ (3.949) ، وبذلك فان النتائج تشير إلى أن عينة البحث تلتزم بتبني اقتصاد المعرفة بدرجة كبيرة.
2. بلغ متوسط الوزن النسبي لجميع الإجابات (84.318%) .
3. تراوح الوزن النسبي لإجابات أسئلة المحور بين أعلى وزن نسبي وبلغ (89.890%) للسؤال الثامن، وأدنى وزن نسبي بلغ (76.719%) للسؤال الخامس.
4. اتفق اغلب أفراد العينة على أن تطبيق اقتصاد المعرفة يتطلب وجود بيئة اقتصادية وتنظيمية تسمح بتدفق المعرفة، وتدعم الاستثمار في تقنية المعلومات وتشجع الاستثمارات الجديدة بنسبة مئوية (89.89%) ووسط حسابي (4.145)
5. اتفق اغلب أفراد العينة بوزن نسبي (87.771) ومتوسط حسابي (4.034) علة انه تتوقف فاعلية التأثير الايجابي لتقنيات المعلومات على النمو الاقتصادي على عدة مقومات تتعلق بتوفر البنية الأساسية، بالإضافة إلى ارتقاء المستوي التعليمي والمهاري للقوى العاملة على النحو الذي يعكسه دليل التنمية البشرية.
6. اتفق أفراد العينة مساهمة التقدم التقني في إنتاج منتجات القطاع من السلع والخدمات إلى زيادة عنصري العمل ورأس المال في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، كما يؤدي إلى خفض التعريفات الكمركية على المنتجات، وزيادة القدرة التنافسية للمؤسسات المتوسطة والصغيرة العاملة في هذه الأنشطة التنافسية بنسبة (76.719%) بمتوسط حسابي (3.748)
7. أمكانية تطبيق اقتصاد المعرفة لابد من وجود إطار تشريعي لتنظيم الحوكمة الجيدة ويتمثل في وجود التشريعات المناسبة، واحترام القوانين، وفاعلية الحكومة، ودرجة المساءلة والاستقرار السياسي، والسيطرة على الفساد بوزن نسبي (83.351%) ووسط حسابي ()4.016.
8. اتفقت العينة بوزن نسبي (86.758) ووسط حسابي بلغ (4.191) حول إجابات السؤال التاسع ، وهو يشير إلى وجود مجموعة واسعة من السياسات المتعلقة بالإطار الاقتصادي الكلي، وتنظيم التجارة والتمويل، وسوق العمل، والنظام القضائي بنسبة عالية.

ثالثا: اختبار فرضية البحث: تحليل الفروق لإجابات عينة البحث (وصف عينة البحث)

يلاحظ من الجدول (8) لمتوسط إجابات عينة البحث على أسئلة محاور الاستبيان الآتي :

1. انه لم يظهر كما مبين من اختبار (T) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين الذكور والإناث فيما يخص استخدام تكنولوجيا المعلومات المالية في الأسئلة الواردة في الاستبيان وهذا يدل على أن كلا اللقبين العلمية ينظران بنفس الأهمية للموضوع.

2. فيما يخص الفروق ذات الدلالة الإحصائية لمتغير القطاع الذي ينتمي أليه المستثمر فيما يخص اقتناعهم الشمول المالي ، فأنه يلاحظ لا توجد فروق معنوية بين الجنسين بدلالة اختبار (T)، وقد يفسر ذلك تشابه الظروف الموضوعية للمصرف ولاسيما وان جميع عينة يواجهون نفس الظروف الوظيفية.
3. لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بمستوى (0.05) تعزى لمتغير اللقب العلمي .

جدول (8)

الإحصاءات الوصفية لعينة البحث

توزيع العينة حسب	خصائص العينة	التكرار	النسبة المئوية	المتوسط	الانحراف المعياري	اختبار F	اختبارT	الفروق في الانحراف المعياري
الجنس	ذكر	16	%44	3.369	1.495	2.758	4.196	11.746
	أنثى	20	%56	3.756	0.968			
المؤهل العلمي	إعدادية	9	%25	3.325	0.810	6.552	11.563	6.401
	دبلوم	10	%28	2.920	0.866			
	بكالوريوس	16	%44	3.850	0.654			
	ماجستير	1	%3	3.675	0.949			
	دكتوراه	0	0	3.905	0.866			
عدد سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	6	%17	3.819	0.650	9.029	4.478	6.221
	5 –10 سنة	12	%33	3.643	0.937			
	أكثر من 10 سنة	18	%50	3.876	0.856			
المنصب الإداري	موظف	24	%67	3.334	0.810	7.805	8.309	5.731
	معاون مدير	3	%8	2.920	0.866			
	مدير قسم	3	%8	3.859	0.654			
	مدير شعبة	6	%17	3.684	0.949			

رابعا: مناقشة النتائج

1. بينت النتائج أن المصرف يعتمد على التكنولوجيا المالية يهدف تشجيع الشمول المالي وتطوير الأسواق المالية من خلال التغلب على التحديات المتعلقة بالوصول إلى قطاعات السوق ومعلومات العملاء.
2. أشارت النتائج إلى أن تطبيق التكنولوجيا المالية يساهم في تمكين المصرف من الاستفادة من المسارات الجديدة الخاصة بالتنمية الاقتصادية والمالية بهدف تدعيم النمو والتخفيف من حدة الفقر.
3. بينت إجابات أفراد العينة أن تطوير بنية تحتية قوية للخدمات المالية والبيانات يساهم في تدعيم منافع التكنولوجيا المالية وتحقيق استدامتها في تحقيق المرونة والقدرة على مجابهة الهجمات الإلكترونية وتعمل على تدعيم الثقة في النظام المالي من خلال حماية سلامة البيانات والخدمات المالية.
4. لا يساهم تطوير وتبادل المعلومات المالية على تدعيم وتحسين التغذية العكسية والمتابعة. ومن شأن تحقيق هذه الأهداف إبراز أهمية الرقابة المستمرة، ويشمل ذلك تسهيل صياغة الاستجابات في الوقت المناسب.
5. بينت النتائج إلى أن تبني التكنولوجيا المالية من قبل المصرف يساهم في تحقيق عدد من المنافع،كزيادة تعميم الخدمات المالية والشمول المالي؛ وتعميق الأسواق المالية؛ وتحسين أنظمة المدفوعات والتحويلات عبر الحدود.
6. يساهم توسيع نطاق تعميم الخدمات المالية الالكترونية في تخفيض التكاليف ذات الصلة، وتوفير سبل جديدة لزيادة التمويل، و إتاحة خدمات المعلومات الجديدة يهدف إلى تقييم المخاطر وتحفيز الشركات وأنشطة الأعمال الجديدة.
7. تهتم إدارة المصرف ببرامج وتطوير موقعها بما يعكس صورة ذهنية للفرد تشجعه للتعامل مع خدماتها من دون تردد، كما تعمل الإدارة العليا على تصميم واعتماد نماذج متطورة تعكس الاحتياجات الحالية والمستقبلية.
8. أن إدارة المصرف تمتلك رؤية واضحة لتقديم خدمات مالية ومتنوعة بكلفة منخفضة تشمل مختلف شرائح المجتمع، فضلا عن قدرتها على إيجاد مجموعة كاملة ومتنوعة من الأنظمة الحديثة التي تمكنها من الوصول إلى كافة الأفراد ذوي الدخول المنخفضة.
9. بينت النتائج وجود قوة بشرية متعلمة وذات مهارات عالية من أجل توليد ونشر استخدام المعرفة. وتشمل هذه القوة البشرية المتعلمة جميع مستويات التعليم وهذا ما يتطلبه وجود اقتصاد المعرفة. فضلاً عن ارتقاء المستوي التعليمي والمهاري للقوى العاملة .
10. بينت النتائج إلى وجود بيئة اقتصادية وتنظيمية تسمح بتدفق المعرفة لتطبيق اقتصاد المعرفة، وتدعم الاستثمار في تقنية المعلومات وتشجع الاستثمارات الجديدة.

الاستنتاجات والتوصيات

أولا: الاستنتاجات

1. أسهم التقدم في مجال تكنولوجيا المعلومات المالية إلى تبني عدد كبير من المصارف العراقية ومنها المصرف عينة الدراسة تقديم خدمات مصرفية الكترونية توفر الجهد والوقت والسرعة في العمل فضلا عن إنها منخفضة التكاليف ومتاحة للزبون على مدار الساعة مما يمكن المصرف من توسيع قاعدة زبائنه ويحقق ربحيته في ظل بيئة أعمال شديدة التنافس .
2. تساهم القروض الصغيرة المقدمة لذوي الدخول المنخفضة على تحفيز ونمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة وخلق فرص عمل، وتدعم القروض المقدمة من المصارف الحكومية والخاصة بأسعار ومدد استحقاق تفضيلية إلى فتح آفاق جديدة وطويلة الأمد لنمو هذا النوع من المشاريع ، لذا ينبغي العمل على وضع وكافة البرامج الخاصة باستقطاب الأفراد ذوي الدخول المنخفضة للتعامل مع المصرف والبحث عن الفئات المهمشة أو البعيدة عن موقع المصرف .
3. يمكن نشر الشمول المالي في حالة وجود بيئة تشريعية شاملة تعمل على تشجيع الابتكار والتطوير وبشكل موازي للحفاظ على حقوق المتعاملين كونها عامل مهم في تطور التكنولوجيا الناشئة والمتطورة، فضلاً عن أن توافر نظام دفع آمن مثل نظام الدفع بالهاتف النقال وتحصيل الفواتير الكترونياً يخلق فرصة متكافئة لمقدمي الخدمات المالية لخفض التكاليف و تقليل المخاطر.
4. يمكن تعزيز الشمول المالي بوجود الخدمات المالية الرقمية التي تساهم إيجابيا في نشرها كونها طريقة فعالة للوصول للخدمات المالية الرسمية المقدمة ، وهي محرك أساس لأتمته العمليات المالية. و تعد الخدمات المالية الرقمية كأنظمة الدفع والتحويل المالي عنصر أساسياً للبنى التحتية المالية، كما وتعد التكنولوجيا المالية محركاً هاماً للمنافسة، والوصول للخدمات المالية، والنمو الاقتصادي وخلق فرص العمل.

ثانيا: التوصيات

1. توصي الدراسة أن يكون موضوع التكنولوجيا المالية جزءًا من إستراتيجيات وطنية للشمول المالي، والتثقيف المالي والرقمي، مع تشجيع تبادل المعرفة بين الأطراف الفاعلة في القطاعين العام والخاص، والمجتمع المدني، وأصحاب المصلحة الآخرين ، لتعزيز الوعي والمعرفة المالية لدى الأفراد ولاسيما الفئات المستهدفة .
2. توصي الدراسة المصرف بتعزيز استخدام التقنيات الجديدة للمساهمة في تقديم الخدمات المالية عن طريق تطوير البنية التحتية الأساسية مثل وسائل الاتصالات السلكية واللاسلكية والبنية التحتية الرقمية والمالية ، وتعزيز سبل الوصول إليها بسهولة وكلفة منخفضة، وينبغي أن تعمل هذه البنية التحتية على التمكين من جمع البيانات ومعالجتها ونقلها على نحو يتسم بالكفاءة، وهي أمور ذات أهمية مركزية في تقدم التكنولوجيا المالية.
3. توصي الدراسة بإيجاد بنية تحتية للمعلومات والاتصالات يتم فيها استخدام الحاسوب وشبكات المعلومات وتقنية المعلومات وأجهزة الاتصال الحديثة لربط الفروع بالمركز الرئيس مما يُسهل تبادل المعلومات والبيانات بين مختلف الفروع وقاعدة البيانات ويساهم في توسيع العمل وانجازه بسرعة ويمكن الأفراد والباحثين من الوصول إلى المعلومات لاستخدامها في شتى نواحي الأعمال مثل الحكومة الإلكترونية، والتجارة الإلكترونية، والتعليم الإلكتروني.
4. توصي الدراسة البنك المركزي العراقي بتوفير أطار تشريعي لتنظيم الحوكمة الجيدة عن طريق التشريعات المناسبة، واحترام القوانين، وفاعلية الحكومة، ودرجة المساءلة والاستقرار السياسي، والسيطرة على الفساد، بالإضافة إلى وجود مجموعة واسعة من السياسات المتعلقة بالإطار الاقتصادي الكلي، وتنظيم التجارة والتمويل، وسوق العمل، والنظام القضائي ، فضلا عن عقد الندوات والمؤتمرات المستمرة لزيادة الوعي لدى الزبائن بأهمية استعمال التكنولوجيا المالية في التعاملات المصرفية للمزايا التي تقدمها لهم .
5. توصي الدراسة بتبني الاقتصاد الرقمي الآخذ في التطور وبما ينسجم مع البيئة العراقية عبر نطاق واسع من الخدمات المالية التي تلبي احتياجات كافة الزبائن لتيسير الحصول عليها وتقديمها للأفراد والمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ، فضلا عن مراعاة احتياجات الزبائن المستهدفين عند تقديم الخدمات المالية وتخفيض العمولات على الزبائن وتوسيع الخيارات أمام زبائن المصرف في ظل بيئة محتدمة التنافس .
6. توصي الدراسة بإنشاء شبكة من مراكز الأبحاث والجامعات لتطبيق تقنيات معرفية جديدة،والاستفادة من المعارف العالمية وتطويعها وفقا للاحتياجات المحلية ،على النحو الذي يُعزز فاعلية تنفيذ النشاط الابتكاري ويحوله إلى تطبيقات تجارية دافعة للنمو الاقتصادي.

المصادر

1. فرحان،إسراء عبد،2010،الصيرفة الالكترونية في العراق بين الرفض والإيجاب،رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد جامعة واسط.
2. آسيا سعدان ونصيرة محاجبيه ،سبتمبر2018 ،واقع الشمول المالي في المغرب العربي ، دراسة مقارنة : الجزائر ، تونس والمغرب العربي ، مجلة دراسات وأبحاث ، المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية ، المجلد 10 ، العدد 3 ،السنة العاشرة .
3. الأمام، محمد محمود ، أكتوبر 2016 ، دور التكنولوجيا المالية في تطوير أداء البنوك الإسلامية ، موقع أسلام أون لاين ، على الموقع ، www.islamonline.net

4. باسم عبد الهادي،2008 ، التجارة الالكترونية بوابة الاقتصاد الرقمي ، مجلة دراسات اقتصادية ، مجلة فصلية تصدر عن بيت الحكمة ، بغداد ، العدد 21.
5. تقرير بيرفورت 2016 ، التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، على الرابط www.wamda.com
6. التقرير السنوي ، البنك المركزي العراقي ، 2009 .
7. ملكاوي ، تمارا يحيى ،2019،المشاريع الاقتصادية بمنهجية البلوكشين ، بحث منشور في وقائع المؤتمر العلمي الدولي المحكم الرابع (المشروعات الصغيرة ، التنمية ، التمكين ، التحديات) كلية أدارة الأعمال ، جامعة عجلون الوطنية ، الجزء الأول ، دار امجد للنشر والتوزيع ، عمان .
8. حمدي زينب ،قاسم الزهراء، السنة 2019، مفاهيم أساسية حول التكنولوجيا المالية ، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية ، المجلد 8 ، العدد 1.
9. الشمري ،2008 ، ناظم محمد و العبد اللات،عبد الفتاح زهير ، الصيرفة الالكترونية الأدوات و التطبيقات و معيقات التوسع ، الأردن.
10. شندي، أديب قاسم ، 2011، الصيرفة الالكترونية أنماطها وخيارات القبول والرفض ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد27 .
11. طارق طه ،2007 ، " إدارة البنوك في بيئة العولمة والإنترنت " ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، ص 172.
12. عبد الرحيم، وهيبة وبن قدور، أشواق ، السنة 2018 ،توجهات التكنولوجيا المالية على ضوء تجارب شركات ناجحة ، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية ، المجلد 7، العدد3.
13. عبد النبي، وليد عيدي،أيار 2018 ، الشمول المالي ودوره في تحقيق التطور المصرفي وتنمية الاقتصاد العراقي ، البنك المركزي العراقي.
14. كراس ،أهم الانجازات لمصرف الرافدين من 2008/1/1 لغاية 2008/12/31 و كذلك لسنوات 2006، 2007 ، 2008 مقارنة بسنة الاساس 2005 .
15. ملخص الإستراتيجية الوطنية للاشتمال المالي في الأردن على الموقع
http:// www.cbj.gov.jo
16. النعمة، نغم حسين،وحسن، احمد نوري ، مؤشرات قياس الشمول المالي في العراق،المؤتمر العلمي التخصصي الرابع للكلية التقنية الإدارية –بغداد، 2018
17. (http://www.STATISTICA.COM)
18. http://www.CNBCarabia.com
19. صندوق النقد العربي ،2015 ،ص3 .
20. http://www.albankaldawli.org
21. التقرير السنوي لمصرف الرافدين ، **2007**
22. http://ww.nib.com.iq
23. Clifford Chance، 2017، anoverview fintech in the middle east، octobre، p.3

The Role of Financial Information Technology in Promoting Financial Inclusion in the Light of a Knowledge Economy: An exploratory study in Al-Nahrain Islamic Bank

A. Prof. Ibtisam Ali Hussain A. Prof. Shatha Abdul-Hussein Jaber
A. L. Wafa Ayoub ksara

Abstract:

Rapid developments in the field of financial information technology made it possible to contribute to the production of the financial and banking services industry, as it contributed to the transformation of a large number of banks to electronic transactions and the expansion of the use of electronic commerce and the provision of advanced banking services. Rather, it went beyond using the benefits of financial technology and encouraging international cooperation and exchange of information to meet the desires and needs of its customers, such as ATMs, smart cards, and the use of the Internet in payment and transferring money from one place to another. Therefore, our research paper aimed to clarify the opportunities and challenges of financial technology, especially with regard to the degree of safety, trust, ease of use and effectiveness. And the extent of responding bank customers with their tools and identifying the procedures that can be taken by the bank. The sample of the study to expand its use and the extent of its contribution to enhancing financial inclusion in Iraq.

The research found that expanding the scope of electronic financial services provision and financial inclusion for all segments of society by increasing the provision of credit and reducing costs helps to assess risks and stimulates companies and business activities to increase production, achieve economic growth and create job opportunities. The study recommended that the issue of financial technology be part of a national strategy for financial and digital transformation and education and encouraging the exchange of knowledge between actors in the public and private sectors, civil society and stakeholders to enhance awareness and financial knowledge of all members of society.

Key terms for research: financial technology, knowledge economy, financial inclusion, electronic services, financial and digital education.

……..
……..
…….